

دور الأمن القانوني في دعم مشاريع الاستثمار في الجزائر أ. علوي فاطمة

جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر

fat.aloui@gmail.com

ملخص

الأمن القانوني أو ما يعبر عنه أيضاً بالاستقرار القانوني يوحى لنا بإهمال المشرع الجزائري تكريس هذا المبدأ في مجال الاستثمار، بسبب تكثيف إصدار التشريعات المنظمة لهذا المجال (تضخم التشريعات)، لكن بالنظر للمشاريع الاستثمارية التي تمثل مجال أكثر حيوية وديناميكية فإن استقرار وجمود القوانين سيعرقل من فعالية و مردودية هذه المشاريع إن لم يعد منها، لهذا كان الهدف من موضوع البحث دراسة الأمن القانوني بالنظر إلى غايته لأن المفهوم السطحي يفترض استقرار القوانين وعدم تعديلها باستمرار. اعتمدت في موضوع البحث المنهج الوصفي التحليلي فهو الأنسب لعرض المفاهيم ومطابقتها مع الواقع العملي، و في بحثي عن دور الأمن القانوني في دعم المشاريع الاستثمارية حرصت بأن أبدأ: بعرض مفهوم الأمن القانوني وتبيان أهميته في المشاريع الاستثمارية، ثم تطرقت إلى المعوقات القانونية التي تضمنتها القوانين السابقة و أدرجت في الأخير تشريع الاستثمار في الجزائر لسنة 2015، الذي اعتبر استجابة لانشغالات المستثمرين وواضعا حدا لكل المعوقات التي يصادفونها، و قد توصلت في الأخير أن المشرع الجزائري اكتسب خبرة لا يستهان بها في مجال تنظيم الاستثمار، و الخطر ليس في تعدد القوانين وتضخمها لأن اللاحقة تلغي السابقة وإنما الخطر في جمود القوانين وعدم استجابتها وتفاعلها مع انشغالات المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني - المشاريع الاستثمارية - المعوقات القانونية - تطوير الاستثمار - دعم الاستثمار.

Résumé

La sécurité juridique ou est exprimé aussi légal stabilité, nous suggère de négliger le principe par le législateur algérien dans le domaine de l'investissement, en raison de l'intensification des textes législatifs. Mais compte tenu des projets d'investissement, qui représente ce domaine le plus vibrant et le plus dynamique, la stabilité et la rigidité des lois vont entraver l'efficacité et la rentabilité de ces projets ou les condamner. le but du thème de recherche: **Le rôle de la sécurité juridique à l'appui de projets d'investissement en Algérie**, étant donné que ce thème est de plus grande importance, comme la réflexion artificielle suppose que les lois sont rigide, par ailleurs, les projet de l'investissement sont connus par leur développement et mutation, c'est pour ce la les lois y afférent doivent être souples et adaptable. Nous avons adopté une approche descriptive et analytique pour afficher des concepts et leur conformité avec la pratique, ainsi le rôle de la sécurité juridique dans le soutien des projets d'investissement.

Nous avons tout d'abord commencé par : la définition du concept de sécurité juridique et de démontrer son importance dans les projets d'investissement, et ensuite nous avons abordé les obstacles juridiques existants aux anciennes lois, et puis la législation finale d'investissement en Algérie en 2015, qui a été considéré comme une réponse aux préoccupations des investisseurs et de mettre fin à tous les obstacles qu'ils rencontrent, arrivant enfin par l'atteinte du législateur algérien à une expérience lui permettant de gagner un champs considérable dans le domaine d'organisation des investissements, ainsi le danger n'est pas dans la multiplicité des lois et leurs amplification parce que les nouvelles lois abrogent les précédentes, mais le danger est dans la rigidité des lois et l'absence de réponse aux exigences des investisseurs dans le moment opportun.

Mots-clés : Sécurité juridique, Projets d'investissement, Obstacles juridiques, Développement de l'investissement, Appui de l'investissement.

مقدمة

ازدادت أهمية الأمن في عصرنا لأسباب عدة منها: انتشار الإرهاب وأعمال العنف والجريمة المنظمة والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي تحدث في أماكن متفرقة من العالم إضافة إلى قلة الموارد وندرة الغذاء أو انعدامه في بعض الدول... إلخ، هذا كله أدى إلى تعدد أنواع الأمن بحيث أصبح الأمن العام أحد أنواع الأمن وليس كلها، فلأمن أنواع أخرى نذكر على سبيل المثال: الأمن النفسي (ارتباط وثيق بالشعور والإحساس)، والأمن الغذائي (توافر الغذاء وعلاقته بقضية تحقق الأمن)، الأمن الاجتماعي (توفر الطمأنينة والرفاهية والتغلب على المرض والجهل والاعتداء على النفس)، الأمن الثقافي والفكري (عدم وجود أي عوامل خارجية وغزو فكري)، الأمن الاقتصادي (ثبات في الدخل واستقرار مادي)، الأمن المائي (توفر المياه) .. وهكذا.¹

وقد ازداد الاهتمام بموضوع الأمن الاقتصادي، لأنه يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن الاجتماعي، وبالتالي استقرار الدولة وحفاظها على سيادتها، وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني ركوداً في الاستثمارات تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق رفع معدلات الاستثمار لتتلاءم مع معدل نمو السكان. والبحث عن سبل تشجيع و تنشيط الاستثمارات من الانشغالات الكبرى للحكومة الجزائرية، وواضعي السياسات الاقتصادية، لهذا نشهد تعديلات وتغييرات ومراجعة للقوانين بهدف تحسين ظروف الأعمال وجذب الخبرات الأجنبية وخفض اعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات المحروقات، فلا استثمار بحاجة إلى مناخ يجلبه، ولا شك أن تحقيق الأمن القانوني يساهم إيجابياً في ذلك، لأن المستثمر - سواء كان وطنياً أو أجنبياً - يأخذ بعين الاعتبار المبادرات التشجيعية المنصوص عليها في التشريعات والأنظمة، فهو لا يغامر في مباشرة إنجاز مشروع إلا إذا تحقق من فعالية النصوص القانونية وعدم عرقلتها للمشاريع الاستثمارية.²

مع العلم أن قانون الاستثمار عرف تعديلات وتغييرات تهدف إلى الانسجام مع مقتضيات النظام العام الاقتصادي وهذا ما يؤدي إلى تضخم النصوص القانونية، وعدم الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين، لأن هذه الأخيرة قد تتضمن مفاجآت لم تكن في حسابهم وتوقعاتهم، وهنا تتجلى لنا أهمية الأمن القانوني في التشريعات القانونية عامة وتشريعات الاستثمار خاصة.³

مشكلة البحث: الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني هل يعني الجمود وعدم تعديل القوانين؟ وكيف تتلاءم القوانين مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التي تتطور باستمرار؟ وكيف يمكن للأمن القانوني أن يساهم في إنجاح المشاريع الاستثمارية؟ وللإجابة على الإشكالية المطروحة سأعرض في الورقة البحثية ما يلي:

- أولاً: مفهوم الأمن القانوني؛
- ثانياً: أهمية الأمن القانوني للمشاريع الاستثمارية؛
- ثالثاً: المعوقات القانونية للاستثمار في الجزائر؛
- رابعاً: تشريع الاستثمار في الجزائر.

-أولاً: مفهوم الأمن القانوني

الأمن مفهوم متعدد الأبعاد فهو مفهوم إيديولوجي سياسي وثقافي، يتغير بتغير الزمن ويرتبط بالحقبة الزمنية ومحدداتها السياسية والثقافية والاقتصادية⁴، لهذا لا يمكن إعطاؤه تعريفاً محدداً وثابتاً. وقبل التطرق لتعريف الأمن القانوني أعرض تعريف الأمن العام نظراً لأهميته وارتباطه بمفهوم الأمن القانوني.

1 - الأمن العام:

يحتل الأمن مكاناً بارزاً بين المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر،⁵ لما يوفره من طمأنينة للنفس وسلامة للتصرف والتعامل،⁶ والأمن يشعر به الفرد، فيتحرر من الخوف سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها، لهذا يعتبر الأمن حالة وليست إحساساً أو شعوراً، وما الإحساس أو الشعور إلا انعكاس لتلك الحالة على صفحة النفس فالأمن إذن يقيد الاطمئنان والسكينة ونقيضه الخوف.⁷

2 - الأمن القانوني:

الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني مصطلح لم 'تعرفه القوانين إنما يعتمد شرح مدلوله على مجموعة من المبادئ القانونية التي لا بد من الالتزام بها سواء من قبل المحاكم أو المشرع عند وضعه للقوانين، فيشترط في التشريعات النازمة لمختلف ميادين النشاط الإنساني نوعاً من الثبات والاستقرار وليس التعديل الدائم مما يؤثر على استقرار الأوضاع.

وترجع صعوبة تعريف هذا المبدأ، إلى أن الأمن القانوني متعدد المظاهر ومتنوع الدلالات، كثير الأبعاد فضلاً عن حضوره الدائم في كل المجالات، وهذا ما يجعل مفهوم الأمن القانوني غير واضح وتحديد أمره صعباً، إذ لا يمكن سوى التحقق من وجوده في ظروف معينة وليس تعريفه بصفة مجردة.

لهذا فإن مبدأ الأمن القانوني يعبر عنه في القوانين بتعبيرات تتمحور حول مبادئ منصوص عليها مثل:

- حماية مبدأ الثقة المشروعة؛
- عدم رجعية القواعد القانونية؛
- واجب القاضي بالبت طبق القوانين المقدمة يوم تقديم الطلب؛
- الآثار الملزمة لاتفاقات الأطراف؛
- التأويل في أضيق نطاق للنصوص الجزائية؛
- احترام حجية الشيء المقضي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يشترط في التشريعات النازمة لشقّ ميادين النشاط الإنساني، نوعاً من الثبات والاستقرار وليس التعديل الدائم مما يؤثر على استقرار الأوضاع، وهو ما يوجب على المشرع أن يضع القوانين بعد الدراسة المستفيضة.⁸

ثانياً: أهمية الأمن القانوني للمشاريع الاستثمارية

يعد الأمن القانوني ضماناً لحماية الأفراد ومصالحهم وهو من الضروريات التي يستلزمها النشاط الاقتصادي، فالمشرع يلتزم عند وضع القوانين المحافظة على استقرار المراكز القانونية وقيام الثقة في العلاقات القانونية والقدرة على توقع الأمور مسبقاً ورسم وتخطيط العلاقات المستقبلية.⁹

فالأمن القانوني يساهم في توفير المناخ القانوني السليم للاستثمار وإيجاد الآليات القانونية المحفزة على الاستثمار، وسيادة دولة القانون في ميدان الأعمال، وإذا كان المستثمر الوطني أو الأجنبي يبحث دائماً عن الفعالية والسرعة والأمن والثقة في إنجاز المعاملات التجارية، و في حالة وقوع نزاع بشأنها فإن هناك آليات قانونية تضمن حماية حقوقه، وعليه فإن المستثمر قبل القيام بأي مبادرة بشأن الاستثمار يبحث عن المعطيات الآتية:¹⁰

- الضمانات القانونية والقضائية الممنوحة للمستثمر.
- القوانين المنظمة لقطاع الاستثمار.
- الضمانات القانونية التي تنظم الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.
- مدى انخراط الجزائر في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار.
- الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار للمستثمرين للأجانب سواء من حيث الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو رسوم التسجيل.
- قانون الصرف وما يخوله للمستثمر الأجنبي من إمكانية تحويل الأموال المستثمرة والأرباح الناتجة عنها إلى الخارج.
- التسهيلات التي تمنحها الدولة من أجل الاستفادة من الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية.¹¹

ثالثاً: المعوقات القانونية للاستثمار في الجزائر

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي مازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحد من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر، وفيما يلي أهم المعوقات:¹²

- مشكلة الوصول إلى القروض البنكية.
- مشكل العقار الصناعي.
- مشكلة القطاع الموازي.

- مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي.¹³

- **مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:** إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب بسبب:

- نقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية.

- الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك الجزائرية.

- سيادة القطاع العمومي الذي كان مهيمنا على القطاع البنكي.

ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروري ليوكب الإصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة من ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

- **مشكل العقار الصناعي:**

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين، الوطنيين والأجانب، و تعمل مختلف تشريعات العالم على إيجاد نظم عقارية تنظم عمليات التملك والاستغلال والتداول لهذه الأموال بما يضمن حقوق المتعاملين والدولة على حد سواء وبما يؤدي إلى إرساء الثقة والطمأنينة واستقرار المراكز القانونية ودفع للمنازعات.¹⁴

وكثيراً ما تتعثر المشروعات، وينفر المستثمرون بسبب مشكل العقار الصناعي، حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار.¹⁵

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساساً في:

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.

يعتبر الوصول للعقار من أكبر الصعوبات، بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مساراً طويلاً وموافقة عدة سلطات وهيئات، ومشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فالعقارات موجودة ولكن في عدم الاستغلال الكامل بحيث نجد أن 50 % منها غير مستغلة، ومنه فإن التخفيف من عدد الإجراءات الإدارية وتقليص الوقت اللازم للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب أو المحليين تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر.

- مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي:

- على رغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطبعا سينا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
 - رحل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.
 - المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوما.
 - ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوروبي حوالي الأسبوع، بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم.
 - استناداً لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام 2002، اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية، يتطلب نحو 20 إجراء وحوالي 387 يوم، إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية.

- مشكلة القطاع الموازي:

إن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة، لأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون من المنافسة غير المشروعة بسبب الأرباح التي يحققها القطاع الموازي، حيث أكدت إحصائيات أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة تؤكد عدم تحكم السلطات المختصة في هذه الظاهرة.

- الفساد :

يعتبر الفساد من المصطلحات المتداولة (الرشوة) وهو: « استغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية»، ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وتمتص جزء من أرباحه¹⁶، لتسهيل الإجراءات القانونية وتحسين الخدمات العمومية، و الفساد من أهم أسباب عدم تطور الاستثمار في الجزائر لأنه يعرقل تحقيق الأمن الاقتصادي في أرض الواقع، ولا يمكن من خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.¹⁷

- رابعاً: تشريع الاستثمار في الجزائر

تميّزت الفترة ما بعد التسعينات بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، ممّا استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصور قوانين ومراسيم وأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مسّت كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عاجلت موضوع الاستثمار ما يلي:

-الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار:

جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلّفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أنّ التجربة دلّت على بعض النقائص والقصور فيها، فلم يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه.

إذ بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بلغ عددها 48 ملفاً، من سنة 1993 حتى سنة 2001، تمّ تجسيد 10% منها فقط.

لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ليعزّز الحوافز و يشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مأخذ، ونص على حوافز إضافية وضمانات ارتكز القانون مبادئ أساسية أهمها:

• إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.

• المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات.

• تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.¹⁸

أما عن الضمانات فهي تتمتع المشروع الاستثماري بحماية ضد التأميم والمصادرة أو أي إجراء من هذا النوع، ويضمن القانون للمستثمر حرية تحويل الأرباح ورأس المال.

كما أنشأت بمقتضى هذه القوانين وكالات لترقية الاستثمارات و أجهزة أخرى لدعمه وتشجيعه نذكر منها بالخصوص: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej) ، وكالة التأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ADNI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الشباك الوحيد (GU) صندوق دعم الاستثمارات (CSI)، كما خصصت وزارة منتدبة مكلفة بترقية الاستثمار و متابعة الإصلاحات¹⁹ إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES).

أما القانون الصادر في فبراير 2015 فقد تضمن في ديباجته أنه يعتبر كمبادرة لتلبية انشغالات المستثمرين ولتسهيل استعماهم للنص الأساسي المتضمن تطوير الاستثمار، في شكل كامل وموحد دون اللجوء لعدة نصوص، ونذكر مما جاء فيه:

- تسهيلات جديدة لاسيما لفائدة الاستثمار الأجنبي و بالشراكة حيث اقترح النص إلغاء بعض الترتيبات السارية مثل إلغاء إلزامية تقديم حصيلة الفائض من العملة الصعبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب و كذا إلغاء إلزامية خضوع الاستثمارات الأجنبية المحققة قبل 2009 لقاعدة الأغلبية الوطنية (49/51 بالمائة) في حالة تغيير السجل التجاري وكذا إلزامية التمويل المحلي لإسهام المستثمر الأجنبي.
- كما تضمن إجراءات جديدة لتشجيع الاستثمار لاسيما في مجال المناجم و الصناعات الناشئة و التي من شأنها المساهمة في تقليص الواردات مع إجراءات لتسهيل دفع الضرائب و الاعفاء من الرسوم و المراقبة الجبائية ومعالجة الطعون الجبائية.
- كما بلغ دعم الدولة للاستثمار مستويات غير قابلة للمقارنة في المجال الجبائي والعقاري وكذا في مجال تخفيف الأعباء على القرض والشغل.²⁰

خاتمة

إن الأمن القانوني مبدأ لا يفترض جمود القوانين، فهذه الأخيرة تعبر عن حاجات المجتمع و تتطور بتطورها، لهذا يفترض أن يكون تطور القوانين معروف المعالم، بحيث نجد أن المشرع عند تعديله للقوانين لا يقيم فخاخاً كما لا يصدر قوانين بأحكام غير متوقعة أو فجائية، و الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني لا يعني فقط حماية المراكز القانونية القائمة واحترام حقوق الأفراد وضمائهم في الحاضر والمستقبل، ولكنه يعني أيضاً وبنفس القوة احترام التوقعات والآمال المشروعة للأفراد²¹، والمشرع الجزائري عندما كرس العديد من القوانين لتنظيم الاستثمار اكتسب خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات.

وما نلاحظه عند المشرع الجزائري عند إصدار القوانين التي تنظم الاستثمار أن القوانين اللاحقة تتدارك كل الهفوات والنقائص التي تضمنتها القوانين السابقة²²، وهو يستعين بأهل الخبرة والاختصاص في الميدان لتحسين مناخ الاستثمار، و في كل مرة يصدر قانون نلمس إرادة حقيقية لتحجيد الإصلاحات الاقتصادية، وكانت البداية بالتغييرات و التعديلات اللازمة، للقوانين بهدف الحد من العراقيل القانونية وفتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محلياً كان أم أجنبياً، و تقديم التشجيع والامتيازات لكل المستثمرين بدون تمييز، وهذا ما تضمنه أيضاً قانون المالية لسنة 2016 الذي نص على إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات خاصة المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة، تخص هذه الإجراءات خاصة تسهيل الوصول إلى العقار الصناعي والتمويل و مزايا في الجبائية، وتبسيط الإجراءات بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن العمل على إرساء القوانين اللازمة لإنجاح المشاريع الاستثمارية لا يكفي وحده، فالقضاء التجاري بدوره أصبح مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالانفتاح على محيطه الخارجي والاطلاع على تجارب قضائية وثقافات قانونية أخرى، من أجل تطوير واستيعاب ميكانيزمات الاستثمار حتى يصبح قادراً على إيجاد الحلول المناسبة لما قد يعرض عليه من منازعات تجارية تتعلق بمجال الاستثمار، ومن ثم يكون فاعلاً أساسياً في خلق مناخ سليم يسوده الاطمئنان والثقة والاستقرار ويشكل دعامة قوية للتنمية الاقتصادية.²³

الهوامش

- ¹ العقيد الدكتور: بن محمد الزهراني هـ ، المؤسسات المجتمعية والأمنية : رؤى مستقبلية، رقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425 هـ متاح في: <http://www.minshaw.com> ، تاريخ الزيارة: 20-02-2016.
- ² بحار، دور القضاء التجاري في تشجيع الاستثمار وصون حقوق المستثمرين، العدد الأول من مجلة العلوم القانونية، متاح في: <http://www.marocdroit.com>، تاريخ الزيارة: 11-02-2016.
- ³ مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر، (سي آيلند) الولايات المتحدة الأمريكية)، 09 يونيو 2004.
- ⁴ د زكريا ح: أستاذ الدراسات الإستراتيجية: الأمن القومي الأمن القومي، تاريخ الزيارة: 20-02-2016. متاح في: <https://alwatan.wordpress.com>
- ⁵ العقيد الدكتور / بن محمد الزهراني هـ، نفس المرجع.
- ⁶ د زكريا ح ، المرجع السابق.
- ⁷ د زكريا ح ، المرجع السابق.
- ⁸ مبدأ الأمن القانوني <http://www.startimes.com>.
- ⁹ فسيه ج، برادن ر، الأمن القانوني في مجال المعاملات العقارية، متاح في: <http://rdoc.univsba.dz/handle/123456789/655> تاريخ الزيارة: 2016/02/29
- ¹⁰ تطور الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر، <http://elaphblogs.com> ، تاريخ الزيارة 2016/03/01.
- ¹¹ بحار، المرجع السابق.
- ¹² وهي نقاط خلص إليها التحقيق الذي أجري في سنة 2005، والذي شمل 600 مقابلة (مؤسسة) إلى تحديد سلسلة من العوائق والمصاعب التي تعترض المستثمرين
- ¹³ بحث متاح في: <http://elaphblogs.com>.
- ¹⁴ فسيه ج، برادن ر، نفس المرجع.
- ¹⁵ وبينت دراسة أن 40 % من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة (05) سنوات للحصول على عقار صناعي.
- ¹⁶ بحث متاح في: <http://elaphblogs.com>.
- ¹⁷ أزمة الاستثمار والتشغيل في الجزائر، بحث متاح في: <http://www.startimes.com>

¹⁸ وهو يتمثل حالياً بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد حالياً في 06 ولايات تضم أهم المدن الجزائرية شرقاً وغرباً ووسطاً ومن الشمال إلى داخل الجنوب الصحراوي.

¹⁹ مداخلة السيد مقدم، خبير ديموغرافي بمناسبة اليوم العلمي حول متطلبات الهيكلية العائلية ceneap : ديسمبر 2003، <http://samirroua.yoo7.com>

²⁰ مجلس الوزراء يصادق على المشروع التمهيدي لقانون الاستثمار الذي يحفز الاستثمار الأجنبي، متاح في: <http://www.radioalgerie>

²¹ مبدأ الأمن القانوني، بحث متاح في: <http://www.startimes.com> ، تاريخ الزيارة: 2016-02-01.

²² أشار الوزير الجزائري حميد طمار، وزير المساهمة و ترقية الاستثمارات في المحاضرة التي ألقاها على هامش أشغال الدورة العادية للغرفة التجارية البلجيكية العربية اللوكسمبورغية التي عقدت ببروكسل بتاريخ 15 جوان 2006، إلى أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات، ومزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب ، من بينها الحصول على العقارات الصناعية ، وتخفيض الضرائب على الفوائد ، وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار. كما اعترف الوزير الجزائري بوجود عراقيل ونقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقليات مع عملية تحرير السوق، و غياب الإستراتيجية الإشهارية مثلى للتعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الاقتصادي.

²³ بحار، نفس المرجع.